## باحثون وأكاديميون لـ«الميثاق»:

# المشترك يمارس الابتزاز ولا مبرر لهروبه من الحوار

■ الحوار مع تلك الاحزاب عقيم.. فالمشترك لايهمه الوطن، ومصلحته الشخصية فوق مصالح الوطن.. ولامبرر لدىه لتعطيل الحوار، فالمؤتمر قدم الكثير من التنازلات، ويجب اجراء انتخابات ابريل ٢٠١١م.

بهذه التعليقات وأكثر منها اجاب علينا عدد من الباحثين والأكاديميين الذين استطلعنا آراءهم وتعليقاتهم حول ما تمارسه تلك الاحزاب من اساليب ابتزازية لاتخدم الوطن ومصلحته العليا وتسعى الى اجهاض الحوار واعاقة جهود التنمية والمسيرة الديمقراطية في بلادنا.. فإلى الحصيلة:

علي الشعباني

● الكبسي

### د. الكبسي: على المشترك تحكيم العقل وعدم الاستقواء بالخارج

○ البداية كانت مع الدكتور احمد الكبسي والذي قال:

– الحوار مطلب ديمقراطي يحتم على الجميع تلبيته وتقديم كافة التنازلات من أجل تحقيقه للخروج من أي تأزيم سياسي في الحياة الديمقراطية.

واضاف: ان الالتزام بالثوابت التي قامت عليها دولة الوحدة في الـ٢٢ من مايو يفرض على المشترك والمؤتمر معاً ان يتجاوزا كل الصغائر والمصالح الشخصية.

وعبر عن اسفه للابتزاز السياسي الذي تتعامل به أحزاب المشترك مع القضايا الوطنية المهمة والحساسة كقضية الحوار الوطني، من أجل كسب مصالح شخصية ضيقة على حساب الوطن ووحدته.

داعياً المشترك الى تحكيم العقل وعدم فرض شروط تعجيزية امام الحوار الوطني الذي قدم المؤتمر من أجله الكثير من التنازلات.

واشار الى انه من العبث ان تدعو تلك الاحزاب اطرافاً خارجية للتدخل في القضايا الوطنية، فالمشاكل الداخلية يبقى حلها داخلياً وليس من القاهرة او دمشق او لندن.

مشدداً على ضرورة الجلوس على طاولة الحوار لإنجاح المسيرة الديمقراطية في بلادنا.

#### حوار شفاف

○ من جانبه تحدث الينا الاخ جمال فاضل– رئيس منظمة الحوار الوطني– قائلاً:

– لقد حرص فخامة الرئيس على اطلاق مبادرته الاخيرة لإجراء حوار ديمقراطي شفاف وغير مشروط من أجل مصلحة الوطن، وقد تكرم في مبادرته التي اعلنها مساء ٢٢ مايو باطلاق السجناء والصحفيين والترحيب بتشكيل حكومة وطنية.. وهذا بلاشك يدل على حكمة وحنكة الرئيس وحرصه على مصلحة الوطن.. ولكن هناك من يسعى الى اعاقة الحوار وعدم الالتزام بمبادرة الرئيس.

واضاف: ندعو المشترك الى تغليب المصالح الوطنية العليا والتوقف عن استخدام الاساليب الابتزازية لأن الوقت قد أزف واصبحت الانتخابات على الأبـواب ويجب ان تسعى كل الاحزاب الى إجرائها وسط أجواء ديمقراطية نزيهة وشفافة وليس بناءً على المحاصصة والابتزاز المسبق كون البعض يعلم ان الصندوق سيخذله كما خذله سابقاً ولذا يستخدم كل الطرق والاساليب لإعاقة الانتخابات وهذا مرفوض.

#### لامبررات

● الكميم

### د. الكميم: لامبرر لتعطيل الحوار

● المودع

### المودع: تحالفاته زادت من صراعاته الداخلية

## فاضل: ندعو المشترك لتغليب المصالح الوطنية

○ من جانبه تحدث الدكتور عبدالعزيز الكميم –رئيس جامعة عمران– قائلاً:

– ان الحوار الذي يدور بين المؤتمر والمشترك منذ سنوات لم يكن حواراً بقدر ما كان وسيلة انتهجها المشترك لتحقيق مكاسب سياسية على حساب المؤتمر والوطن ايضاً.

واضاف: نستغرب هذا الاسلوب المبتز والذي يثبت ان تلك الاحزاب ليست سوى جماعة فئوية تسعى الى تحقيق مصالحها الشخصية على حساب الوطن.

واشار الى انه لايوجد مايبرر لتلك الاحزاب ان تعكر صفو الحوار وتعيق أي جهود لتحقيق توافق وطني سياسي يخدم الوطن ومسيرته الديمقراطية، فقد تم اطلاق المحتجزين وتهيئة الاجواء.. ولكن ديدن تلك الاحزاب قد غلب عليها ولن تستطيع التخلص منه.

#### تنافر مشتركي

مشدداً على ضرورة اجراء الانتخابات البرلمانية القادمة تحت أي ظرف سياسي كان من أجل حماية الديمقراطية.

○ أما الباحث والمحلل السياسي عبدالناصر المودع فقد تحدث قائلاً: هناك انقسام حاد في النخب السياسية اليمنية وهذه من مظاهر الازمة التي وجدت بسبب كافة الاطراف.. وأضاف: ان احزاب اللقاء المشترك تفتقر الى القيادة الواحدة والانسجام الذي يمكنها من القبول بالحلول والمعالجات– حتى ولو كان اوسطها– بسهولة، مشيراً الى ان التنوع والاختلاف التركيبي للمشترك ومكوناته والذي اضيفت له لجنة الحوار والحوثي والحراك وكذلك قوى معارضة في الخارج جعل منها قوى غير قادرة على اتخاذ القرار الصحيح والموحد حول أية قضية وزاد من تنافرها داخليا.

وقال: ان اجراء الحوار في هذا الوقت المتأخر والذي اصبح قريباً لاجراء الانتخابات البرلمانية اصبح غير ذي جدوى.

مضيفاً: انه لاتوجد حلول مثالية تسمح باجراء الحوار كون الواقع يضغط باتجاه التصعيد وليس الانفراج والتوجه الى نقاط مشتركة لاجراء حوار ناجح.. وان السلطة تأتي متأخرة بخطوات ومبادرات للحوار اي في وقت تكون فيه احزاب اللقاء المشترك قد بدأت تفرض مطالب جديدة وبعد فترة تقبل بالسابقة، وهذا ما جعل الواقع السياسي في بلادنا يدور في حلقة مفرغة.

معتقداً ان الحوار واجراءه في ظل هذا الواقع لن يكون ناجحاً، إذ ان احزاب المشترك تطرح شروطاً تعجيزية على السلطة واهمها اطلاق سراح جميع المحتجزين، الامر الذي تراه السلطة مستحيلاً، حيث ان هناك محتجزين على ذمة قضايا جنائية، ولذلك فان كلاً من المشترك والمؤتمر فسر مبادرة الرئيس حسب مايشاء كما ان المشترك لايريد توسيع قضايا ومحاور الحوار، بينما المؤتمر يركز على ماتم الاتفاق عليه في فبراير الماضي.○

## «ذمار - الحسينية».. استقصاء الوجع..!

أحمد غيلان

○ بعد أن قرأت ما يزيد عن ٥٠٠ عنوان ما بين مقالة ودراسة وإشارة حول الصحافة الاستقصائية أردت أن اختبر قدراتي على استيعاب ما قرأت، فاخترت لنفسي «قضية القرنين» طريق «ذمار – الحسينية» لتطبيق ما قرأته نظريا لعلّي أصل الى نتيجة تكشف حقيقة التعثر الذي أضحى وجعاً يمتد من مدينة ذمار الى ضواحي الحديدة.. وقبل أن أكمل ما بدأت وجدت نفسي أمام أكثر من مائتي وثيقة منشورة وغير منشورة اعترف أني حصلت على معظمها بطرق غير مشروعة.. ما علينا..

○ بعد هذا الجهد الذي استغرق مني سنوات، وليس أياماً أو شهوراً، وجدت نفسي أمام عبث وفساد مغالطات وكذب وبلاو زرقاء يصعب على صحفي واحد أوحتىً خمسة صحفيين محترفين أن يعطوها حقها في مادة أو مواد صحفية خاصة وأن عتاولة العبث الذين يحيطون بهذا المشروع لم يعد يقطع فيهم مقال أو تحقيق.

○ المهم، يا من ستقرأون هذه الوقفة، لم أجد بدًا من التفكير بحملة إعلامية دعوت لها قرابة ٣٠ إعلامياً وإعلامية وضعت بين أيديهم نسخة من وثائق الكارثة المسماة «مشروع طريق ذمار – الحسينية» وتمكنت بتعاون ودعم كثيرين من المواطنين والمهتمين من أبناء مديريات عتمة، مغرب عنس، وصاب العالي ووصاب السافل، من تنظيم رحلة ميدانية الى هذه المديريات لاستقصاء التعب على أرض الواقع.. وها أنذا أشارك زملائي الذين لم تقف اختلافات انتماءاتهم وأفكارهم حائلاً دون اجتماعهم في رحلة يبدو لي أنها خلقت لديهم إجماعاً غير مشروط على أن قضية كقضية تعثر طريق «ذمار – الحسينية» تستحق أن يجمع المختلفون على أهمية محاسبة من أعاقوها وعرقلوا تنفيذها وضاعفوا تكاليف إنجازها وحمّلوا البلاد ملايين الدولارات على ذمتها وجعلوا منها وصمة عار في جبين اليمن واليمنيين.

○ عموماً.. لست هنا لأسرد تفاصيل ما حدث في الطريق ولا في الرحلة، ولكني أسجل استهلالاً لملف أسود فتحت صفحاته وأنا على ثقة أن زملاء الكلمة الذين شاركوني رحلة استقصاء المأساة قادرون على طرح التفاصيل بالشكل الذي يمكن أن يلفت انتباه أعضاء البرلمان الموقر وهيئة مكافحة الفساد وكل من يعنيه أمر الوطن..○

# فئران الإرهاب تفر من مأرب

تواصل الأجهزة الأمنية ضرباتها الموجعة ضد أوكار عناصر تنظيم القاعدة في محافظة مأرب حيث تتسم هذه المواجهات بتطور جديد تمثل بخوض أبناء مأرب المعركة جنباً إلى جنب مع أبناء القوات المسلحة لاجتثاث عناصر القاعدة والتي تسعى إلى تحويل محافظة مأرب إلى وكر للتنظيم محاولة استغلال التركيبة القبلية لتحقيق مآربها وعلى مدى الأسابيع الماضية شهدت محافظة مأرب عدداً من التطورات الدراماتيكية والتي بدت باغتيال الشهيد، الشيخ جابر الشبواني وكذا العقيد الركن محمد الشايف.

كتب: علي محمد

○ أعلنت القاعدة مسئوليتها عن جريمة اغتيال الشيخ جابر الشبواني الأمين العام لمحافظة مأرب ليلة ٢٤ مايو حيث أصدر المركز الإعلامي المسمى بـ«الفجر» التابع لتنظيم القاعدة في اليمن بياناً أكد فيه مسؤوليته عن تلك الجريمة، مشيراً إلى أنه تم استدراج الشيخ الشبواني إلى أحد أوكار التنظيم أثناء محاولته اقناع بعض عناصر التنظيم بتسليم أنفسهم للدولة والعودة إلى جادة الصواب.. وقد هدفت القاعدة من تلك العملية الجبانة إثارة قبيلة عبيدة أحد أكبر قبائل محافظة مأرب وكسب تعاطفها واستثمار غضبها لتنفيذ عدد من العمليات التخريبية والإرهابية كان أبرزها استهداف محطة مأرب الكهروغازية وأنابيب النفط وغيرها.. وحاولت إلصاق التهمة بقبيلة عبيدة وأسرة الشيخ الشبواني ولكن سرعان ما فندت قبائل عبيدة وفي مقدمتهم والد الشهيد الشبواني ذلك الاتهام مبدية رفضه واستنكاره لكل الأعمال التخريبية والإرهابية.

ويتضح أن الحادث قد شكل بداية لمواجهة بين الدولة وعناصر تنظيم القاعدة ومن يساندهم ويأويهم في محافظة مأرب.

ويلاحظ أن عناصر القاعدة حاولت جر عناصر قبلية إلى صفها والزج بها في مواجهة الدولة بحجة أن الأجهزة الأمنية تستهدف المواطنين الأبرياء وأيضاً مذكرة إياهم بأن أولئك المواطنين الذين يأوون أشخاصاً بحسب العرف القبلي (في وجيههم) وهو ما يعتبر عيباً ونقصاً من اعراف القبيلة، حتى وإن كانوا مخربين وقتلة يحتمون بالنساء والأطفال.

ولعل ما قام به والد المطلوب محسن عريدان من التبرأ من أبنه الإرهابي بعد فراره من المنطقة بمعية من يساعده على ارتكاب الأعمال الإرهابية إلاّ دليلاً على أن تلك العناصر لا تحمل أي مبادئ وأخلاق إسلامية.

#### القاعدة تعتدي على الجيش

○ غير أن اللافت أن عناصر «القاعدة» فشلت من تحقيق مآربهم الخبيثة ومنها تفجير مواجهات بين الدولة والقبيلة في محافظة مأرب بعد نصبهم للكمين الذي أدى إلى استشهاد أركان حرب اللواء (٣١٥) العقيد الركن محمد الشائف ومعه الجندي محمد البحري وإصابة المقدم فيصل القعود ركن استخبارات اللواء.. لكن حدة المواجهات مكنت الأجهزة الأمنية من أن تضع يدها على معلومات ووثائق مهمة عن العناصر المتورطة بتنفيذ عدد من الجرائم الإرهابية آخرها استهداف العقيد الشائف ولذلك تحركت حملة أمنية مكثفة استطاعت من خلالها محاصرة عدد من أبرز قيادات التنظيم ومنهم: محسن عريدان العقيلي وحمد الدهام وعلي بن جميل، ومحسن عبدالله العقيلي.. وقد جرت مواجهات وتم دك العديد من أوكار الإرهابيين غير أن عناصر القاعدة تركز في هذه المواجهة على ضرب المنشآت العامة كاستهداف خطوط أنابيب النفط ومنها الانبوب الواصل بين محافظة مأرب وساحل البحر الاحمر.. وكذلك الكهرباء أو ايقاف قاطرات الغاز، وكل ذلك لإحداث ضجيج إعلامي للتخفيف من وقع الضربات الشديدة التي وجهت لها وبالأخص في منطقة (الحمة السوداء والوادي الواقعة في منطقة عبيدة التي كانوا يتخذونها وكراً لهم.

مصادر ميدانية تؤكد أن القاعدة تخسر أبرز قاداتها في مواجهات مماثلة ولكنها لم تعلن عنهم أبداً.. وما يؤكد ذلك هو إعلان التنظيم خلال الأسبوع الماضي تعيين أحمد عثمان آل عميرة الغامدي زعيماً للتنظيم بدلاً عن الوحيشي.. والغامدي هو أحد العائدين من معتقل غوانتنامو من بين الدفعة الخامسة إلى المملكة العربية السعودية وقد لاذ بالفرار من السعودية قبل أكثر من خمسة أشهر».

كما فقد التنظيم أحد أهم قياداته التنظيمية والمسؤول عن التدريب العسكري ومؤسس الجهاز الإعلامي للقاعدة نايف بن محمد القحطاني وكذلك القائد العسكري جميل ناصر عبدالله العنبري والذي قتل في محافظة أبين جراء غارة جوية نفذت في منتصف مارس.

بالإضافة إلى خسارة القاعدة لعدد من العناصر القيادية قبل اشهر في ضربات أمنية جوية استباقية كعبدالله المحضار قائد التنظيم في محافظة شبوة الذي قُتل في اشتباكات مع الأجهزة الأمنية ومحمد عمير العولقي ومحمد صالح الكازمي اللذان لقيا مصرعهم في محافظة أبين ونظراً للخسائر البشرية التي تكبدها خلال فترة قصيرة والتي تزامنت مع مقتل مصطفى عثمان أبو اليزيد الرجل الثالث في تنظيم القاعدة والذي يعتبر المسؤول عن الشؤون التنظيمية والمالية للتنظيم وفروعه فإن ذلك قد جعل القاعدة في موقف حرج جداً.○

## رئيس اللجنة الرئاسية في ردفان:

# عالجنا كافة القضايا المثيرة للمشاكل

■ أكد رئيس اللجنة الرئاسية في منطقة ردفان العميد ثابت جواس أنه تم تهدئة الأوضاع في مديريات ردفان الأربع بمحافظة لحج ومعالجة كافة القضايا الموجودة وعلى رأسها مشكلة المنقطعين العسكريين ومشكلة القاطرات المنهوبة، التي تم إعادتها إلى أصحابها وتسليمها الأربعاء الماضي.

موضحاً أنه تم ترتيب أوضاع المنقطعين العسكريين وهم العائدون من صعدة وتم نقلهم خلال الأيام الماضية إلى الحديدة، نافياً أن يكون هناك منقطعون عسكريون عن أعمالهم جراء حرب ٩٤م.

### المنقطعون تم ترتيب أوضاعهم وأعدنا القاطرات المنهوبة

### تم سحب العناصر المسلحة من الجبيلين وتسيير دوريات لحفظ الأمن

ولفت العميد جـواس– في مقابلة نشرتها صحيفة «الجمهور»– إلى أن ما يسمى بالحراك جزء صغير أمام أصحاب المصلحة الحقيقيين في استتباب الأمن والاستقرار في مديريات ردفان من مشائخ ووجهاء ومواطنين، كما أن ما يسمى بالحراك لايمثل المجتمع ولاتمت أعماله الى العمل السلمي بشيء.

ونوه جواس الى أن المشترك يتهم السلطة بالتسيب والتغاضي عن ملاحقة المجرمين وقطاع الطرق، وعندما تقوم الدولة بدورها يولولون ويتهمون السلطة بقمع الناس بل ويجعلون من المجرمين دعاة حقوق وحريات، ○

## هاجر يتفقد عدداً من المناطق ويشدد على تنفيذ النقاط الست

«الميثاق»: متابعات

○ قام الاخ العميد طه عبدالله هاجر– محافظ صعدة رئيس المجلس المحلي– ومعه الأخ الأمين العام والوكلاء المساعدون، بتنفيذ عدد من الزيارات التفقدية واللقاءات المكثفة مع مديري المكاتب التنفيذية وعدد من المختصين المعنيين في المحافظة خلال الاسبوع المنصرم، وخلافاً لمناقشة ما تم تنفيذه من النقاط الست وآلياتها، دعوة الحوثيين لاستكمال ما تبقى منها، وجه المحافظ بتحسين وتأمين الحزام الأمني، وكذلك توزيع مواد الاغاثة. حيث زار الأخ المحافظ ومعه ممثل الإغاثة العاجلة للبنك الاسلامي للتنمية مدينة صعدة القديمة للاطلاع على الأضرار الناجمة عن حرب فتنة التمرد والمستشفى الجمهوري، ووجه بتوفير الأدوية والمستلزمات الكاملة، وتم الاتفاق مع البنك الاسلامي على دعم المحافظة في المجالات الصحية والتربوية وجهود الإعمار والشؤون الاجتماعية ودعم مشاركة المرأة.

كما قام العميد هاجر بزيارة عدد من المشاريع التي يتم العمل بها في المحافظة (طرق، تربية، المخيم الطبي، مخيمات النازحين، مياه، كهرباء، إذاعة)، ووجه بسرعة استكمال المشاريع المتعثرة وتوفير الإمكانات والمستلزمات الضرورية لها من أجل تقديم الخدمات للمواطنين وتعويضهم عما دمرته الحرب.○